

1. الوضع التنظيمي

بنك الاستثمار ش.م.ع ("البنك") مرخص ومنظم من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. عنوان مقره الرئيسي هو ص.ب. 1885، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

2. علاقة العميل بالبنك

2-1 تحكم الشروط والأحكام التالية، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر ("شروط القرض") العلاقة بين البنك والشخص الطبيعي أو الاعتباري (المشار إليه فيما يلي باسم "العميل") فيما يتعلق بالقرض أو السحب على المكشوف المقدم من البنك للعميل.

2-2 تم توضيح تعريفات المصطلحات المستخدمة في شروط القرض هذه في المسرد، وفي حالة استخدام هذه المصطلحات في موضع آخر من قبل البنك في أي من وثائقه أو اتفاقياته أو على موقعه الإلكتروني، يجب أن يكون لها المعاني الموضحة في المسرد ما لم تُعط معنى مختلفاً في السياق الذي تستخدم فيه.

2-3 الإشارات إلى "شروط القرض" في جميع وثائق البنك، بما في ذلك الطلبات، وخطابات العرض، ومستندات الضمان، وتفويضات الحساب، والإعلانات، والإشعارات، والكتيبات، والجداول، والاتفاقيات أو أي مستندات أخرى، هي إشارات إلى شروط القرض هذه.

2-4 تشكل شروط القرض هذه جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية البنك لتقديم قرض أو سحب على المكشوف للعميل وتطبق على جميع القروض والسحب على المكشوف المتاحة للعميل، ما لم يتم استبعادها صراحة.

2-5 يتم تحديد العلاقة القانونية والتعاقدية بين البنك والعميل من خلال شروط القرض هذه، وكل طلب، وكل خطاب عرض، وأي مستند ضمان، وجدول الرسوم، وأي إرشادات صادرة عن البنك وأي اتفاقية أو وثيقة أخرى يحددها البنك لهذا الغرض.

2-6 في حالة وجود أي تعارض أو تضارب بين:

- أ. القرض هذه وطلب أو خطاب عرض، يُعتمد بالطلب أو خطاب العرض، أو
- ب. خطاب العرض والطلب، يُعتمد بخطاب العرض، في كل حالة بقدر هذا التعارض أو عدم الاتساق.

2-7 بقبول خطاب العرض أو التوقيع على طلب أو استعارة قرض أو استخدام السحب على المكشوف، يعتبر العميل قد قرأ وفهم شروط القرض هذه ويوافق على الالتزام بها.

3. طلب قرض أو سحب على المكشوف

3-1 يقدم البنك مجموعة متنوعة من القروض والسحب على المكشوف وكلها مذكورة في كتيبات متوفرة في أي فرع من فروع البنك أو على موقع البنك.

3-2 يخضع التوافر ومعايير الأهلية والشروط المطبقة فيما يتعلق بأي قرض أو سحب على المكشوف لقرار البنك والقوانين المعمول بها.

3-3 يتم تقديم جميع القروض والسحب على المكشوف التي يقدمها البنك وفقاً لتقدير البنك المطلق وحده دون غيره، ويحتفظ البنك بالحق في رفض تقديم أي قرض أو سحب على المكشوف في أي وقت دون تحمل أي مسؤولية أو عقوبة، وبقدر ما يسمح القانون المعمول به، يسعى البنك لتقديم أسبابه لأي رفض من هذا القبيل.

3-4 أي قرض أو سحب على المكشوف يتم توفيره للعميل هو أمر شخصي للعميل، وعلى العميل إخطار البنك على الفور إذا لم يكن هو المستفيد النهائي (كونه الشخص الذي سيحقق المنفعة التجارية أو الاقتصادية و/أو يتحمل المخاطر التجارية أو الاقتصادية) أو المنشئ النهائي لأي تعليمات تتعلق بأي قرض أو سحب على المكشوف، حتى لو كانت هذه الظروف هي فقط حالة لمرة واحدة.

4. الشروط العامة للقرض والسحب على المكشوف

4-1 لا يجوز للعميل التقدم بطلب أو تحمل أي قروض أو سلف أو سحب على المكشوف من صاحب عمل العميل أو أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

4-2 يجب على العميل أن يقدم للبنك جميع النماذج والمستندات والأدلة المتعلقة بالقرض أو السحب على المكشوف التي قد يطلبها البنك، بالشكل والمضمون اللذين يرضيهما البنك.

4-3 يجب على العميل إبلاغ البنك بأي تغيير يطرأ على المعلومات المقدمة من العميل في وقت تقديم طلب أولي للحصول على قرض أو سحب على المكشوف أو أي تعريف آخر للعميل أو مستندات العناية الواجبة التي تم تسليمها سابقاً إلى البنك، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أي تغييرات تطرأ على اسم العميل، ووثائق الهوية، والعنوان، وأرقام الهواتف، والمستندات التأسيسية، وهيكل المساهمة، والملكية المستفيدة، وصلاحيات أي موقع مفوض بالتوقيع. ويجب على العميل تزويد البنك بأية نماذج ووثائق وأدلة أخرى تتعلق بالتغييرات التي قد يطلبها البنك، من حيث الشكل والمضمون اللذين يرضيان البنك، ولن تكون أي تغييرات سارية إلا إذا تم استلامها وقبولها فعلياً من قبل البنك.

4-4 يجب على العميل إبلاغ البنك على الفور في الحالات التالية:

- أ.** إذا أصبح العميل عاطلاً عن العمل أو فقد المصدر الأساسي لدخل العميل، و
- ب.** إذا فقد العميل أو سيفقد قريباً حالة إقامته في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4-5 يحتفظ البنك بالحق، ويفوض العميل البنك، في الخصم من الحساب ذي الصلة (وفي حالة عدم كفاية الرصيد، السحب على المكشوف من هذا الحساب) في حالة قيام البنك بإيداع أي أموال في هذا الحساب بسبب خطأ في نظام الكمبيوتر أو خطأ فني أو عطل أو خطأ بشري أو خطأ في نظام المقاصة أو احتيال من قبل العميل أو طرف ثالث أو لأي سبب آخر في كل حالة دون أي مسؤولية.

4-6 يجوز للبنك تخصيص رقم تعريف للعميل و/أو رقم حساب لحساب العميل، على أن تظل أرقام التعريف هذه ملكاً للبنك ويحق للبنك تعديل أو تغيير هذه الأرقام في أي وقت.

4-7 مع مراعاة القانون المعمول به، يجوز للبنك وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، من خلال إخطار العميل، تغيير معدل الفائدة على القرض.

5. شروط القرض الشخصي

5-1 مع مراعاة شروط القرض هذه، تُدفع عائدات أي قرض شخصي إلى الحساب المحدد في الطلب أو خطاب العرض ذي الصلة، والذي يجب أن يكون الحساب الذي يتم تحويل راتب العميل إليه.

5-2 إذا كان من المقرر استخدام عائدات القرض الشخصي لسداد قرض شخصي اقترضه العميل من بنك أو مؤسسة مالية أخرى، فحينئذ فور اقتراض كل أو جزء من القرض الشخصي، يجب على العميل تزويد البنك برسالة من ذلك البنك أو المؤسسة المالية الأخرى (بشكل ومضمون مرضيين للبنك) تؤكد أن القرض الشخصي الحالي قد تم سداؤه بالكامل.

6. شروط قرض السيارات

6-1 يجب أن يدفع البنك عائدات أي قرض سيارة مباشرة إلى بائع السيارة عن طريق التحويل إلى حساب البائع، أو إصدار حوالة مصرفية أو تعليمات دفع أخرى لصالح البائع أو بأي طريقة أخرى يراها البنك ملائمة.

6-2 من خلال التوقيع على طلب أو قبول خطاب العرض فيما يتعلق بقرض السيارة أو اقتراض قرض السيارة، يقر العميل ويضمن للبنك ما يلي:

- أ.** تم فحص السيارة من قبل العميل وهي في حالة عمل جيدة ومناسبة للغرض المطلوب من أجله، و
- ب.** لا تخضع السيارة لأي ضمانات بخلاف رهن السيارة.

6-3 إذا كان أي إقرار أو ضمان مذكور أعلاه غير صحيح أو أصبح غير صحيح في أي وقت، يجب على العميل إخطار البنك على الفور.

6-4 من خلال التوقيع على طلب أو قبول خطاب العرض فيما يتعلق بقرض السيارة أو اقتراض قرض السيارة، يتعهد العميل تجاه البنك بما يلي:

7. عمليات السحب على المكشوف

- 1-7** يجوز للبنك وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق منح السحب على المكشوف.
- 2-7** ما لم يسمح البنك بخلاف ذلك، يجب ألا يتجاوز الرصيد المدين على أي حساب حد السحب على المكشوف.
- 3-7** يجوز للبنك، وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، إنهاء السحب على المكشوف في أي وقت، ويتم إنهاء أي سحب على المكشوف دون المساس بأي من الحقوق المستحقة للبنك قبل تاريخ الإنهاء.
- 4-7** يجوز للبنك أن يطلب في أي وقت سداد كل أو جزء من مبلغ السحب على المكشوف وأي فوائد ورسوم ومطلوبات أخرى مستحقة فيما يتعلق بهذا السحب على المكشوف.
- 5-7** وفقاً للقانون المعمول به، يجوز للبنك وفقاً لتقديره المنفرد والمطلق، من خلال إخطار العميل، تغيير معدل الفائدة على السحب على المكشوف أو تقليل حد السحب على المكشوف.
- 6-7** يجوز للعميل أن يطلب زيادة حد السحب على المكشوف، ويخضع أي طلب من هذا القبيل لإجراءات وسياسات البنك في الوقت المناسب.

8. المقترضون المشتركون

- 1-8** القرض المشترك هو قرض يتم اقتراضه من قبل المقترضين المشتركين والسحب على المكشوف المشترك هو سحب على المكشوف يتم إتاحتها للمقترضين المشتركين.
- 2-8** ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك، فإن عمل القرض المشترك أو السحب على المكشوف المشترك يتطلب توقيع كل مقترض مشترك أو المفوضين بالتوقيع التابعين لهم.
- 3-8** يكون كل مقترض مشترك مسؤولاً بالتضامن والتكافل أمام البنك عن السداد والوفاء بجميع الالتزامات المستحقة أو المتكبدة بموجب القرض المشترك أو السحب على المكشوف المشترك، ولا يجوز إخلاء مسؤولية أي من المقترضين المشتركين أو التأثير عليها بأي شكل من الأشكال من خلال:
- أ.** بطلان أو إبطال أو عدم قابلية تنفيذ أي التزام مستحق للبنك أو ضمان ممنوح لصالحه فيما يتعلق بالقرض المشترك أو السحب على المكشوف المشترك،
- ب.** الإفراج عن أو اتخاذ أي ترتيب آخر مع أي مقترض مشترك آخر أو طرف ثالث، أو
- ج.** تعديل أو تمديد أي التزامات مستحقة أو متكبدة بموجب القرض المشترك أو السحب على المكشوف المشترك.
- 4-8** في حالة الوفاة أو فقدان الأهلية القانونية أو الحل أو الإفلاس أو الإعسار أو وقوع أي حدث مماثل يؤثر على المقترض المشترك، يجب على كل مقترض مشترك أن يخطر البنك في موعد لا يتجاوز عشرة (10) أيام بعد وقوع هذا الحدث.

9. الشروط المسبقة

9-1 لا يقع أي التزام على البنك لإتاحة أي قرض أو سحب على المكشوف إلا في الأحوال التالية:

أ. أن يكون البنك قد تلقى جميع الشروط السابقة المتعلقة بذلك القرض أو السحب على المكشوف من حيث الشكل والمضمون اللذين يرضيان البنك،

ب. إذا لم يقع أي حدث تقصير، و

ج. إذا لم يقع أي حدث آخر، ولم يتلق البنك أي معلومات، والتي من وجهة نظر البنك المطلقة ستجعل إتاحة القرض أو السحب على المكشوف أمراً غير مستحسن أو غير مرغوب فيه.

9-2 إذا لم يتم استيفاء الشروط السابقة أو التنازل عنها من قبل البنك في غضون ثلاثين (30) يوماً من استلام البنك لطلب للحصول على قرض أو سحب على المكشوف، فسيتم إلغاء هذا الطلب.

10. المدفوعات

10-1 المدفوعات بوجه عام

أ. يوافق العميل على دفع جميع الرسوم والتكاليف والرسوم والمصروفات المطبقة على البنك فيما يتعلق بتقديم القرض أو السحب على المكشوف، ويتم تحديد تفاصيل هذه الرسوم والتكاليف والرسوم والنفقات في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض ذي الصلة أو جدول الرسوم. و جدول الرسوم متاح في فروع البنك أو على موقع البنك الإلكتروني أو غير ذلك عند الطلب.

ب. عند الاستحقاق، يصرح العميل للبنك بالخصم من الحساب ذي الصلة للعميل مع مبلغ أي رسوم أو تكاليف أو رسوم أو مصاريف أو فائدة أو عمولة مطبقة محددة في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض ذي الصلة أو جدول الرسوم.

ج. جميع المبالغ المدفوعة للبنك غير قابلة للاسترداد ولا يجوز استخدامها كرسيد مقابل أي مبلغ آخر مستحق للبنك.

د. عندما يقع أي تاريخ دفع في يوم غير يوم العمل، يجب على العميل سداد أي التزامات مستحقة في تاريخ الدفع هذا في يوم العمل التالي في نفس الشهر التقويمي أو، إذا لم تكن هناك أيام عمل متبقية في ذلك الشهر التقويمي، يوم العمل السابق.

هـ. يوافق العميل على سداد جميع المدفوعات المتعلقة بالقرض أو السحب على المكشوف بعملة ذلك القرض أو السحب على المكشوف. وفي حالة إجراء أي دفعة بأي عملة أخرى، يحتفظ البنك بالحق في تحويل هذه العملة إلى عملة القرض أو السحب على المكشوف ذي الصلة وفقاً لسعر الصرف السائد لدى البنك في تاريخ إيداع الدفعة في الحساب ذي الصلة. ويتم قيد أي دفعة يتم سدادها في الحساب ذي الصلة فقط في التاريخ الذي يتلقى فيه البنك بالأموال المطلوبة. يكون الشيك طريقة دفع مقبولة لأية مبالغ مستحقة وفقاً لشروط القرض هذه، ولن تعتبر أي دفعة عن طريق الشيك قد استلمها البنك إلا عند إيداع عائدات هذا الشيك في الحساب ذي الصلة. ويجوز للبنك أن يفرض على العميل رسوماً محددة في جدول الرسوم مقابل أي شيك يقدمه العميل ويتم إعادته دون سداد.

9. يجوز للعميل سداد أي مبالغ مستحقة وفقاً لشروط القرض هذه عن طريق الخصم المباشر أو التحويل من حساب لدى البنك.

ز. يجوز للبنك في أي وقت أن يطلب من العميل تقديم شيكات ضمان، والرهن على وديعة و/أو أي ضمانات أخرى كضمان للالتزامات المتكبدة فيما يتعلق بالقرض أو السحب على المكشوف. ويصرح العميل للبنك بتقديم أي شيك ضمان لدفع أي التزامات مستحقة وقتها فيما يتعلق بالقرض أو السحب على المكشوف.

ح. إذا فشل العميل في دفع أي مبلغ عند الاستحقاق بموجب مستندات القرض، يجب على العميل أن يدفع:

1. فيما يتعلق بالقرض، فإن الفائدة على هذا المبلغ المتأخر بسعر الفائدة الافتراضي والتي ستتراكم من تاريخ الاستحقاق لسداد المبلغ المتأخر حتى تاريخ السداد الفعلي، على أساس عام من 365 يوماً،

2. فيما يتعلق بكل قسط متأخر، رسم السداد المتأخر المحدد في جدول الرسوم، و

3. فيما يتعلق بالسحب على المكشوف، حيث يتجاوز الرصيد المستحق في الحساب حد السحب على المكشوف، يتم دفع الفائدة بالسعر المحدد في جدول الرسوم على المبلغ الذي يتجاوز حد السحب على المكشوف.

10-2 المدفوعات المتعلقة بالقروض

أ. يجب على العميل سداد القرض عن طريق سداد القسط ذي الصلة في كل تاريخ سداد للقرض، ولا يجوز للعميل إعادة اقتراض أي جزء من القرض الذي تم سداؤه ولكن يجوز للبنك، بناءً على طلب العميل، الموافقة على زيادة مبلغ القرض من وقت لآخر. ويخضع أي طلب من هذا القبيل لإجراءات وسياسات البنك في الوقت المناسب.

ب. تتراكم الفائدة على أي مبلغ قرض بالسعر المحدد في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض ويتم احتسابها على أساس العدد الفعلي للأيام المنقضية خلال فترة الفائدة وسنة 3٦٥ يوماً، ما لم ينص البنك على خلاف ذلك أو يتفق عليه.

ج. يجب على العميل دفع الفائدة المستحقة على أي مبلغ قرض في كل تاريخ سداد للقرض.

د. في تاريخ استحقاق القرض، يجب على العميل دفع مبلغ القرض المستحق والفائدة المستحقة وغير المسددة مع أي التزامات أخرى مستحقة فيما يتعلق بهذا القرض.

هـ. إذا قام العميل بسداد القرض بالكامل قبل تاريخ الاستحقاق المتعلق بهذا القرض، بالإضافة إلى سداد مبلغ القرض المستحق والفائدة المستحقة وغير المدفوعة وأي التزامات أخرى مستحقة فيما يتعلق بهذا القرض، فقد يُطلب من العميل أيضاً الدفع رسم تسوية مبكرة بالمبلغ المحدد في جدول الرسوم.

و. إذا دفع العميل مبلغاً أقل من مبلغ القرض بحلول تاريخ سداد القرض، فسيتم انفاق هذا المبلغ بالترتيب التالي:

1. أولاً، في إبراء الذمة من أي تأمينات أو ضرائب غير مدفوعة (إن وجدت)،
2. ثانياً، في إبراء ذمة أي رسوم أو تكاليف أو مصروفات غير مدفوعة للبنك،

3. ثالثًا، في إبراء الذمة من أي فائدة مستحقة، و

4. أخيرًا، في الوفاء بالجزء المتبقي من مبلغ القرض.

ز. يجب أن يكون المبلغ الذي سيتم خصمه عن طريق الخصم المباشر في تاريخ سداد القرض هو المبلغ المحدد من قبل العميل في وقت تقديم طلب للحصول على قرض أو المبلغ المحدد من قبل العميل كتابةً أو من خلال التعليمات المعطاة للبنك. وفي حالة عدم وجود أموال كافية في الحساب المحدد من قبل العميل في وقت تنفيذ الخصم المباشر، يصرح العميل للبنك بالسحب من هذا الحساب للمبلغ المطلوب من أجل إجراء الدفع بالخصم المباشر.

ح. يقر العميل ويوافق على أنه في الحالات التي يكون فيها معدل الفائدة هو معدل فائدة متغير، قد يكون إجمالي جميع الأقساط المستحقة للبنك أكثر أو أقل من إجمالي مبلغ القرض (بالإضافة إلى الفائدة المتراكمة والمطلوبات الأخرى المستحقة فيما يتعلق بالقرض). وعلى هذا النحو، يجوز للبنك تغيير وتيرة أو مبلغ أي قسط (أقساط) أو تمديد تاريخ استحقاق القرض من أجل ضمان أن العميل، بشكل إجمالي، مطالب بسداد إجمالي مبلغ القرض مع جميع الفوائد المستحقة وأي التزامات أخرى مستحقة فيما يتعلق بهذا القرض للبنك. ويخطر البنك العميل بأي مدفوعات إعادة الموازنة أو التواريخ الممتدة التي قد يطلبها.

10-3 تأجيل الأقساط

أ. بعد تقديم العميل لطلب، يجوز للبنك أن يوافق على تأجيل الدفع من قبل العميل لأي جزء من القسط وتضمن ذلك الجزء من هذا القسط في قسط لاحق أو قسط منفصل مستحق بعد تاريخ الاستحقاق الأصلي للقرض ذي الصلة.

ب. يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك إرسال إشعار لا يقل عن يومين عمل (٢) إلى العميل تأجيل دفع العميل للقسط ما لم يخطر العميل البنك بأن العميل لا يوافق على هذا التأجيل. وقد يؤدي أي تأجيل من هذا القبيل إلى تمديد تاريخ الاستحقاق.

ج. تستحق الفائدة على جزء أي قسط مؤجل وفقًا لهذا البند على أساس يومي من تاريخ استحقاق القسط في الأصل حتى سداد ذلك القسط بالكامل. ويجب أن تستمر الفائدة في التراكم بالسعر المحدد في جدول الرسوم فيما يتعلق بالرصيد المستحق ويجب خصمها من حساب العميل في الأوقات التي يحددها البنك وإخطار العميل بها.

د. يتم دفع الرسوم المحسوبة وفقًا لجدول الرسوم مقابل كل تأجيل لأي جزء من القسط وسيتم خصمها من حساب العميل في التاريخ الذي يصبح فيه هذا التأجيل ساريًا أو قريبًا منه.

هـ. يوافق العميل على أن أي تأجيل يوافق عليه البنك وفقًا لهذا البند لا يعد تنازلًا عن سداد أي التزامات.

و. يقر العميل ويوافق على أنه وفقًا لشروط التأجيل المتفق عليها من قبل البنك، يمكن زيادة مبلغ القسط و/أو يجوز للعميل دفع المزيد من الفوائد أو الرسوم و/أو قد يستغرق العميل وقتًا أطول للوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عما قد يكون عليه الحال.

10-4 المدفوعات المتعلقة بحسابات السحب على المكشوف

- أ. تتراكم الفائدة على أي مبلغ سحب على المكشوف على أساس يومي من خلال تطبيق سعر الفائدة المحدد في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض على مبلغ السحب على المكشوف المستحق في كل يوم.
- ب. يجب على العميل دفع الفائدة المترتبة على أي مبلغ سحب على المكشوف في كل تاريخ دفع للسحب على المكشوف.
- ج. أي مبالغ يستلمها البنك ليتم استخدامها لدفع أي مبالغ مستحقة فيما يتعلق بالسحب على المكشوف، يجب أن يستخدمها البنك لتقليل المبلغ المستحق بموجب هذا السحب على المكشوف بالطريقة التي قد يحددها البنك وفقاً لتقديره المطلق.

11. التأمين

11-1 يجوز للبنك عمل ترتيبات لعمل تغطية تأمينية على الحياة والعجز الكلي أو الجزئي للعميل لمدة القرض أو السحب على المكشوف، والتي بموجبها يتم تسمية البنك بصفته المستفيد.

11-2 إذا لم يكن العميل مؤهلاً للتغطية التأمينية على الحياة والعجز الكلي أو الجزئي التي يرتبها البنك، فيجوز للبنك أن يطلب من العميل الحصول بشكل منفصل على التأمين على الحياة والعجز الكلي أو الجزئي والحفاظ عليه باسم العميل الخاص لمدة القرض أو السحب على المكشوف، مع تحديد البنك على أنه المستفيد. وعلى العميل تزويد البنك بنسخة من الوثيقة ذات الصلة في تاريخ كل تجديد لهذه البوليصة وإثبات أنه قد تم دفع الأقساط المتعلقة بهذه البوليصة.

11-3 يكون العميل مسؤولاً عن دفع القسط فيما يتعلق بأي بوليصة تأمين يلزم العميل الاحتفاظ بها وفقاً لشروط القرض هذه. ويستخدم البنك عائدات هذا التأمين، عند استلامها، لتقليل أي التزامات معلقة بموجب شروط القرض هذه.

11-4 قد يكون لدى شركة التأمين المعنية شروط وأحكام منفصلة لمنتج التأمين والتي تشاركها مع العميل في وقت صرف القرض.

12. الكشوفات

12-1 يجب على البنك تقديم كشف للعميل عن كل قرض وسحب على المكشوف يوفره البنك في الفترات الزمنية التي قد يقررها البنك.

12-2 ما لم يطلب العميل خلاف ذلك، يتم تسليم الكشوف بالبريد الإلكتروني إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للعميل في سجلات البنك، أو بالبريد الإلكتروني المشفر من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية للبنك أو أي وسيلة إلكترونية أخرى. وتقع على عاتق العميل مسؤولية إعداد الترتيبات الأمنية والحفاظ عليها ومراجعتها بانتظام فيما يتعلق بالوصول إلى البريد الإلكتروني وأنظمة الإنترنت الخاصة بالعميل واستخدامها. ويتم اعتبار أي كشف يتم تسليمه إلكترونياً على أنه يمثل كشافاً وفقاً لما يقتضيه القانون المعمول به، ويجب، لجميع الأغراض، أن يفي بالتزامات البنك بتسليم مثل هذا الكشف إلى العميل.

12-3 في الحالات التي يقرر فيها البنك أنه ليس من المعقول عملياً تسليم البيانات للعميل إلكترونياً، يجوز للبنك تسليم هذه الكشوف بأي طريقة يراها مناسبة.

12-4 تقع على عاتق العميل مسؤولية مراجعة كل كشف (والإقرار بالاستلام عند طلب البنك للقيام بذلك) وإخطار البنك بأي تعارض خلال ثلاثين (30) يوم من استلامه، وإلا فسيتم اعتبار الكشف صحيحاً (مع مراعاة حق البنك في تصحيح أي خطأ) وقبوله من قبل العميل. ولا يجوز للعميل بعد ذلك تقديم أي اعتراضات على الكشف وستكون البيانات التي يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بحالة قرض العميل أو السحب على المكشوف نهائية وملزمة للعميل.

12-5 يحق للبنك تصحيح أي خطأ في أي كشف.

12-6 تقع على عاتق العميل مسؤولية إخطار البنك إذا لم يستلم العميل كشفاً أو إذا كان غير قادر على الوصول إلى الكشف في غضون ثلاثين (30) يوماً من تاريخ استلام الكشف أو إتاحتها للعميل. ولن يكون البنك مسؤولاً عن عدم استلام العميل للكشوفات أو التأخر في استلامها.

12-7 يجوز للبنك تعليق تسليم الكشوف إذا كان لديه أسباب للاعتقاد بأن العميل لا يتلقى مثل هذه البيانات.

13 أحداث التقصير

13-1 يشكل كل مما يلي حدث تقصير فيما يتعلق بأي قرض ("حدث التقصير"):

- أ.** إذا عجز العميل عن السداد في تاريخ استحقاق أي مبلغ مستحق وواجب الدفع بموجب شروط القرض هذه،
 - ب.** إذا خالف العميل أو أي مزود ضمان أو يهدد بخرق أي تعهد أو إقرار أو شرط أو حكم أو توفير أي مستند قرض ويفشل في معالجة أي خرق أو تهديد بخرق خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها من قبل البنك،
 - ج.** إذا كانت أي معلومات أو مستندات يقدمها العميل أو أي مزود ضمان لأغراض الحصول على قرض أو الحفاظ عليه، غير صحيحة أو مضللة أو أن أي إقرار أو تعهد أو مستند قرض تم إبرامه من قبل العميل أو أي مزود ضمان أصبح أو سوف يصبح غير صالح،
 - د.** إذا تم إعلان إفلاس العميل أو أي مزود للضمان أو إعساره أو تصفيته،
 - هـ.** إذا ارتكب العميل أو أي مزود ضمان فعلاً يشكل أساساً لطلب إفلاس العميل أو مزود الضمان أو يدخل في تسوية أو ترتيب مع أو يقوم بتنازل عام لصالح دائني العميل أو مزود الضمان،
 - و.** إذا قدم العميل خطاب تحويل الراتب كشرط سابق:
- (أ) عندما يغير العميل صاحب العمل، دون تزويد البنك برسالة تحويل راتب جديدة موجهة إلى البنك بالشكل والمضمون المقبولين للبنك وفقاً لتقديره المطلق، أو
 - (ب) عندما يتم تحويل الراتب الكلي أو الجزئي للعميل إلى أي شخص آخر دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك،

ز. إذا فقد العميل حالة الإقامة في الإمارات العربية المتحدة.

ح. إذا فشل العميل أو أي مزود الضمان في دفع أي مبلغ مستحق الدفع من قبل العميل أو مقدم الضمان هذا في تاريخ الاستحقاق بموجب أي اتفاقية أو تسهيلات أو ترتيب آخر مع البنك أو مع أي دائن آخر.

ط. عند إصدار أمر حجز ضد أي ممتلكات أو أصول خاصة بالعميل أو أي مزود ضمان.

ي. عندما يتم رفع الإجراءات القانونية أو الدعاوى أو الإجراءات من أي نوع (مدنية أو جنائية) ضد العميل أو أي مزود ضمان.

ك. عندما يصبح العميل أو أي مقدم خدمة عاطل عن العمل أو يموت أو يفقد أهليته القانونية أو يفقد مصدر دخله الأساسي.

ل. أي حدث أو سلسلة من الأحداث التي قد تحدث، في رأي البنك، قد تؤثر أو تضر بقدرة العميل أو أي موفر ضمان أو استعداداته للامتثال للالتزامات كل منهما بموجب أي مستند قرض.

م. عندما يصبح من غير القانوني للعميل أو أي مزود ضمان أداء أو الامتثال للالتزامات كل منهما بموجب أي مستند قرض.

ن. فيما يتعلق بقرض السيارة. عندما يقع حادث يؤدي إلى خسارة كلية أو جزئية للمركبة، وفي حالة الخسارة الجزئية، يعتبر البنك إما:

١) يقلل من قيمة السيارة (بغض النظر عن أي إصلاحات يتم إجراؤها على السيارة)، أو

٢) يجعل ترخيص السيارة أو تسجيلها غير مؤهل للتجديد، أو

ط. أي حدث أو ظرف يقع يعتبره البنك يقلل من قيمة أي أصل موضوع الضمان.

13-2 عند وقوع حالة التقصير، وفي أي وقت بعد ذلك، يجوز للبنك:

أ. إعلان أن جميع الالتزامات المتعلقة بالقرض مستحقة وواجبة السداد على الفور، وعندها تصبح جميع هذه الالتزامات واجبة السداد على الفور.

ب. إعلان أي جزء غير مستخدم من القرض ليتم إلغاؤه عندئذٍ يتم إلغاؤه.

ج. الاحتجاج بجميع سبل الانتصاف القانونية المتاحة للبنك في أي ولاية قضائية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تنفيذ أي مستند قرض.

د. تقديم أي شيك للدفع كان قد تم استلامه كسابقة شرطية.

هـ. إعادة امتلاك وبيع أي مركبة.

و. مطالبة العميل بإلغاء جميع المدفوعات من أي حساب، أو

ز. الاحتفاظ بأي أصول للعميل في حوزة البنك إلى أن يقتنع البنك بأن جميع التزامات العميل المستحقة للبنك (أو سيتم إبراء ذمتها) بشكل نهائي وغير مشروط، في كل حالة، دون إشعار آخر للعميل أو اللجوء إلى أي إجراء رسمي آخر، سواء كان قانونيًا أو غير ذلك.

14. الضرائب

14-1 العميل هو المسؤول الوحيد عن الشؤون الضريبية للعميل.

14-2 ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ التي يُفترض أنها واجبة الدفع من قبل العميل لا تشمل أي ضرائب سارية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضريبة القيمة المضافة (أو أي ضريبة معادلة)). ويحق للبنك أن يخصم من أي حساب، أو يحجب بطريقة أخرى، مبلغ أي ضرائب مطبقة يجب أن يفرضها البنك أو يقتطع منها. إذا قام البنك بدفع أي ضرائب مطبقة نيابة عن العميل، فيحق للبنك الخصم من أي حساب مقابل أي مبلغ من هذا القبيل و/أو يجب على العميل أن يسدد للبنك على الفور هذه المدفوعات.

14-3 قد يُطلب من البنك بموجب القانون أو الاتفاق مع السلطات الضريبية المعمول بها، الإبلاغ عن معلومات معينة عن العميل (أو، في حالة الأشخاص الاعتباريين، مالكي العميل المباشرين وغير المباشرين أو أمناء العميل والمستفيدين منه) وعلاقة العميل مع البنك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بأي قرض أو سحب على المكشوف يقدمه البنك للعميل:

أ. إلى السلطات الضريبية في البلد الذي يحتفظ فيه البنك بحساب للعميل، والذي قد يمرر هذه المعلومات بعد ذلك إلى السلطات الضريبية في بلد آخر قد يخضع فيه العميل للضريبة، أو

ب. مباشرة إلى السلطات الضريبية في بلد جنسية العميل أو إقامته أو البلدان الأخرى التي يقرر البنك فيها بشكل معقول أو مطلوب منه افتراض خضوع العميل للضريبة.

14-4 يوافق العميل على تزويد البنك بأي معلومات (بما في ذلك الإقرارات والشهادات والوثائق وتفاصيل أي حكم أو معاملة خاصة تنطبق على الجنسية العامة أو فئة الشخص التي قد ينتمي إليها العميل) التي قد يطلبها البنك (أو التي قد يطلبها بخلاف ذلك) فيما يتعلق بأي ضريبة أو حالة ضريبية أو متطلبات إعداد تقارير أخرى سارية. ويجب على العميل، عند تقديم هذه المعلومات إلى البنك، التأكد من أنها صحيحة ودقيقة من جميع النواحي، وليست مضللة بأي شكل من الأشكال، وتحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ذات الصلة بموضوع الطلب. وإذا أصبحت أي معلومات قدمها العميل مسبقاً غير دقيقة أو غير كاملة، يجب على العميل إخطار البنك على الفور.

15. المبلغ الإجمالي

15-1 يجب دفع جميع المبالغ التي يتعين دفعها للبنك بالعملة المحددة وبدون اقتطاع (وخالية من أي خصم) (بما في ذلك على حساب أي ضريبة) أو مقاصة أو مطالبة مقابلة.

15-2 إذا كان العميل ملزماً بموجب القانون بخصم مبلغ على حساب الضريبة من أي التزامات مستحقة للبنك، فيجب على العميل زيادة المبلغ المستحق الدفع للبنك بحيث أنه بعد إجراء أي خصم من هذا القبيل، فإن المبلغ الذي يستلمه البنك يساوي المبلغ الذي كان البنك سيتلقاه لو لم يكن هناك حاجة للخصم.

16. التواصل والتسليم

16-1 ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإن أي اتصال يتم إجراؤه أو تسليمه فيما يتعلق بأي قرض أو سحب على المكشوف يجب أن يتم كتابيًا. ويحق للبنك تسليم هذه المكاتبات بأي شكل يراه مناسبًا (بما في ذلك في شكل ورقي أو إلكترونيًا).

16-2 مع عدم الإخلال بعمومية ما ورد أعلاه، يجوز تسليم أي مكاتبات إلكترونيًا (بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني أو الخدمات المصرفية الإلكترونية)، ما لم يحدد البنك طريقة معينة للتسليم لقرض معين أو سحب على المكشوف، وفي هذه الحالة، لن يتم إرسال أو استلام مثل هذه المكاتبات بشكل صحيح ما لم يتم اتباع طريقة التسليم التي حددها البنك. ويجب أن يشكل أي مكاتبات يتم تسليمها في شكل إلكتروني تسليمًا لمثل هذا الاتصال "كتابيًا" أو في شكل "كتابي" لأغراض شروط القرض هذه وأي قوانين سارية ويكون له نفس الأثر القانوني كما لو تم تسليم هذا الاتصال في شكل ورقي، موقعة من العميل أو البنك (حسب الاقتضاء)، ولن يطعن العميل في إمكانية قبول أي مكاتبة من هذا القبيل على أساس أنه تم في شكل إلكتروني.

16-3 تقع على عاتق العميل مسؤولية التحقق من جميع المكاتبات التي يرسلها البنك والحفاظ على أمان هذه المكاتبات، ولا يقدم البنك أي ضمانات بأن المكاتبات الإلكترونية آمنة أو خالية من الأخطاء ويوافق العميل على أن أي مكاتبة يتم نقله إلكترونيًا يمكن اعتراضه أو فقده أو تأخيرها أو إصابته بالفيروسات.

16-4 يجب إعطاء أي مكاتبة يتم إرسالها من قبل البنك بشكل صحيح:

أ. إذا تم تقديمها أو تسليمها إلكترونيًا، عند إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني للعميل أو الهاتف المحمول أو رقم الفاكس (في كل حالة، وفقًا لإخطار العميل من وقت لآخر للبنك) أو إتاحتها من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، في كل حالة، في شكل مقروء،

ب. وفي جميع الحالات الأخرى، خمسة (5) أيام عمل بعد الإرسال.

16-5 لا يجوز إرسال أي مكاتبة يسلمها العميل إلى البنك بشكل صحيح إلا في حالة استلامها فعليًا من قبل البنك، في المكان وبالطريقة التي يحددها البنك لهذا الغرض.

16-6 تقع على عاتق العميل مسؤولية تزويد البنك في جميع الأوقات بعنوان بريدي محدث ورقم هاتف متحرك وعنوان بريد إلكتروني وإخطار البنك بأي تغيير في معلومات الاتصال التي سبق تقديمها إلى البنك.

16-7 يوافق العميل على أن جميع المراسلات التي يرسلها البنك إلى العميل وأي مرفقات هي سرية للعميل ويجب على العميل حذف أو تجاهل أي رسالة أرسلها البنك بالخطأ أو موجه إلى مستلم آخر غير العميل.

16-8 يحق للبنك الاعتماد على أي مكاتبات يرسلها إليه العميل وليس عليه أي التزام للتحقق من صحة أو دقة أي مكاتبات من هذا القبيل.

16-9 مع عدم الإخلال بعموم ما ورد أعلاه، يجوز للبنك التواصل مع العميل عبر الهاتف (بما في ذلك الهاتف المتحرك). ويوافق العميل على أنه يجوز تسجيل المحادثات الهاتفية مع البنك ويوافق على أن أي تسجيلات يتم إجراؤها على هذا النحو مقبولة كدليل في أي محكمة أو تحكيم أو إجراءات أخرى.

17. السرية

17-1 يجب على البنك الحفاظ على سرية جميع المعلومات السرية ولكن العميل يوافق على إفشاء البنك لجميع هذه المعلومات السرية، على أساس السرية:

أ) إلى أي عضو في بنك الاستثمار،

أ. إلى أي مندوب بالقدر اللازم لتمكين البنك من تقديم قرض أو السحب على المكشوف للعميل، بشكل مباشر أو غير مباشر،

ب. إلى أي مستشار مهني للبنك،

ج. إلى أي بورصة أو إيداع أو غرفة مقاصة أو نظام تسوية أو مستودع بيانات مبادلة أو مستودع تجاري (سواء محلي أو عالمي)، حيث يُطلب من البنك أو المندوب الإفصاح عن هذه المعلومات السرية،

د. إلى أي متنازل له أو متنازل له فعلياً أو محتملاً (أو، في كل حالة، أي من وكلائهم أو مستشاريهم المحترفين) لحقوق والتزامات البنك بموجب شروط القرض هذه أو فيما يتعلق بأي نقل تجاري أو تصرف أو اندماج أو استحواذ يقوم به البنك،

هـ. إلى أي وكالة تصنيف أو شركة تأمين أو وسيط تأمين أو مقدم حماية ائتماني مباشر أو غير مباشر للبنك فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف مقدم من البنك،

و. إلى مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية، أو أي وكالة مرجعية ائتمانية أخرى أو مكتب ائتمان، تقرر شركة الإمارات للسجلات المتكاملة والعميل تماماً بالنتائج المترتبة على هذا الإفصاح على قدرة العميل على الوصول إلى المنتجات أو الخدمات المالية المستقبلية، سواء من البنك أو أي طرف آخر،

ز. على النحو المطلوب بموجب أي قانون معمول به،

ح. كما هو مطلوب من قبل أي محكمة، أو هيئة قضائية، أو تنظيمية، أو إشرافية، أو ضريبية، أو عقوبات، أو سلطة حكومية أو شبه حكومية لها ولاية قضائية على البنك أو يعتقد البنك بشكل معقول أن له سلطة قضائية على العميل،

ط. حسب الاقتضاء من أجل الحفاظ على أو إنفاذ أي من حقوق أو تعويضات البنك ضد العميل، أو

ي. كما هو محدد بخلاف ذلك في شروط القرض هذه.

17-2 يصرح العميل للبنك بالحصول على معلومات، على أساس مستمر، من مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وشركة الإمارات للسجلات المتكاملة، والمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وصاحب عمل العميل، أو المراجع أو أي هيئة أخرى وفق ما يراه البنك مناسباً، بشأن الشؤون المالية وغير المالية للعميل والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تفاصيل التسهيلات المصرفية للعميل والمركز المالي والدخل ومعلومات الاتصال وأي معلومات أخرى تتعلق بالعميل (بما في ذلك البيانات الشخصية) والتي يراه البنك مناسباً دون الرجوع إلى العميل.

17-3 للامتثال لبعض التزاماته القانونية أو التنظيمية، يجوز للبنك جعل معالجة معلومات العميل مركزية في موقع واحد أو أكثر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.

17-4 يوافق العميل على معالجة معلومات العميل والإفصاح عنها وفقاً لهذا البند وعلى نقل معلومات العميل من قبل البنك أو المندوبين نيابة عن البنك إلى دولة أو دول أخرى لمعالجتها نيابة عن البنك. وفي هذا السياق، يقر العميل بأنه يجوز الوصول إلى معلومات العميل بموجب إجراءات قانونية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة في مثل هذه الظروف.

17-5 يوافق العميل على معالجة معلومات العميل والإفصاح عنها لشريك العلامة التجارية المشتركة أو شركة تابعة أو زميلة أو فرع أو متنازل له أو مزود خدمة أو شركة تأمين أو وكيل أو مفوض لشريك العلامة التجارية المشتركة أو طرف آخر يراه البنك مناسباً لتمكين البنك أو الشريك في العلامة التجارية المشتركة من أداء التزاماته فيما يتعلق بأي ميزة يقدمها شريك العلامة التجارية المشتركة فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف.

17-6 عندما يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات السرية وفقاً لهذا البند، فإنه يتعين عليه، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً، اتخاذ خطوات لضمان أن متلقي هذه المعلومات السرية سيحافظ على سرية هذه المعلومات.

18. حماية البيانات الشخصية

18-1 يلتزم البنك بتوفير مستوى عالٍ من الحماية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية للعميل بما يتوافق مع قوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.

18-2 يجوز للبنك جمع البيانات الشخصية للعميل أو استخدامها أو تخزينها أو الكشف عنها أو معالجتها للأغراض التالية:
أ. معالجة طلبات الحصول على قرض أو سحب على المكشوف، بما في ذلك تقييم مدى ملائمة العميل وإجراء الفحوصات اللازمة وتقييمات المخاطر،

ب. إجراء المدفوعات أو المعاملات واستكمال التعليمات أو الطلبات (بما في ذلك عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية) فيما يتعلق بتقديم قرض أو سحب على المكشوف،

ج. مراقبة وتحسين موقع البنك الإلكتروني ومحتوياته.

د. إنشاء وإدارة العلاقات والحسابات المصرفية،

هـ. إجراء أبحاث واستطلاعات السوق بهدف تحسين المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك،

و. التسويق والترويج (بما في ذلك التسويق المباشر)، يتم إجراؤه بدعم أو بدون دعم المندوبين المشاركين من قبل البنك،

ز. الاستمرار في المنافسة وكذلك تطوير وتحسين منتجات وخدمات البنك،

ح. منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها ومقاومة مرتكبها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر غسل الأموال والإرهاب والاحتيال والجرائم المالية الأخرى) في أي ولاية قضائية من خلال التحقق من الهوية وفحص العقوبات الحكومية وفحوصات العناية الواجبة،

ط. الامتثال للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو القوانين الطوعية أو الأحكام أو أوامر المحكمة المعمول بها، وكذلك أي طلب من أي سلطة أو جهة تنظيمية أو وكالة أو هيئة تنفيذية فيما يتعلق بأي عضو في البنك الاستثماري،

ي. إنشاء أو ممارسة أو الدفاع عن الحقوق القانونية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية (بما في ذلك أي إجراءات قانونية محتملة) والتماس المشورة المهنية أو القانونية فيما يتعلق بهذه الإجراءات القانونية، و

ك. مراقبة المباني (بما في ذلك ماكينات الصرف الآلي).

3-18 البيانات الشخصية التي يطلبها البنك ضرورية لتقديم قرض أو سحب على المكشوف، وإذا لم يتم تقديمها للبنك، فقد لا يتمكن البنك من الامتثال لالتزاماته القانونية أو التنظيمية أو تزويد العميل بقرض من أي نوع أو سحب على المكشوف.

4-18 يتم الاحتفاظ بالبيانات الشخصية للعميل التي تتم معالجتها من قبل البنك في شكل يسمح بتحديد هوية العميل لمدة لا تزيد عما هو ضروري للأغراض التي تتم من أجلها معالجة البيانات الشخصية وفقاً للالتزامات القانونية والتنظيمية والقانونية. وعند انتهاء هذه الفترات، سيتم حذف البيانات الشخصية للعميل أو أرشفتها للامتثال للالتزامات الاحتفاظ القانونية أو وفقاً لفترات التقادم القانونية المعمول بها.

5-18 يحق للعميل بصفته صاحب البيانات، في أي وقت أن يطلب من أي عضو في البنك الاستثماري، بقدر ما تسمح به القوانين واللوائح و/أو إرشادات الصناعة المصرفية المعمول بها، الوصول إلى البيانات الشخصية للعميل وتصحيحها أو حذفها لأسباب مشروعة، يحق للعميل أيضاً طلب تقييد معالجة البيانات الشخصية للعميل أو الاعتراض على هذه المعالجة.

6-18 في ظروف معينة، قد يكون للعميل الحق في سحب موافقة العميل على معالجة البنك للبيانات الشخصية للعميل. وإذا سحب العميل هذه الموافقة، يجوز للبنك الاستمرار في معالجة هذه البيانات الشخصية عند الاقتضاء لعملياته التجارية. ولن يؤثر أي سحب مستقبلي للموافقة على صلاحية أي معالجة مسبقة للبيانات الشخصية من قبل البنك.

18-7 يحق للعميل تقديم شكوى إلى أي سلطة مختصة لحماية البيانات فيما يتعلق بامتنال أي عضو في بنك الاستثمار لقوانين حماية البيانات المعمول بها.

18-8 الطريقة التي يجمع بها البنك البيانات الشخصية للعميل ويستخدمها ويخزنها ويشاركها ويحميها، بالإضافة إلى حقوق العميل فيما يتعلق بهذه البيانات الشخصية، موضحة بمزيد من التفصيل في بيان الخصوصية الذي يمكن العثور عليه [هنا سياسة الخصوصية www.investbank.ae]. ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك، تنطبق شروط بيان الخصوصية على جميع القروض أو السحب على المكشوف وقد يتم تحديثها من قبل البنك وفقاً لشروط القرض هذه من أجل الامتنال لقوانين ولوائح حماية البيانات المعمول بها.

19. الضمان

19-1 يوافق العميل على اتخاذ أي إجراء (بما في ذلك تنفيذ أي مستندات إضافية) على النحو الذي قد يحدده البنك لإتقان أي مصلحة ضمان يُقصد إنشاؤها بموجب مستند ضمان أو بخلاف ذلك لتسهيل تحقيق أو تصفية الأصول التي (أو يقصد بها أن تكون) موضوع مصلحة ضمان.

19-2 كما يقر العميل ويوافق على أنه يجوز للبنك، إذا رأى أنه من المرغوب فيه القيام بذلك، تسجيل تفاصيل أي ترتيب يتم إبرامه مع العميل مع شركة الإمارات للسجلات المتكاملة، ويتنازل العميل عن أي اعتراض على هذا التسجيل.

19-3 مع عدم الإخلال بأي حق أو تعويض آخر قد يكون له، يجوز للبنك فرض أي مصلحة ضمان عن طريق التخلص من أو تخصيص أو ممارسة حق المقاصة فيما يتعلق بكل أو أي جزء من الورقة المالية بقيمتها السوقية القابلة للتحقيق (مثل التي يحددها البنك) وبالطريقة التي يراها البنك مناسبة. ويجب على البنك أن يستخدم صافي العائدات التي يتلقاها من هذا التصرف أو التخصيص أو المقاصة في أو نحو سداد أو إبراء أي التزامات مستحقة وواجبة السداد من قبل العميل بالطريقة التي يراها مناسبة. ولن يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة يتكبدها العميل نتيجة لإنفاذ أي مصلحة أمنية أو سلطة بيع أو تخصيص أو حق في المقاصة.

19-4 يوافق العميل على أن للبنك الحق في زيارة أو تفويض أي مندوب (داخل أو خارج الإمارات العربية المتحدة) لزيارة مكان إقامة العميل أو عمله لمناقشة ولأو تحصيل أي من التزامات العميل التي أصبحت مستحقة، ويصرح العميل للبنك بتزويد مندوبه بأي معلومات أو مستندات تتعلق بالعميل (بما في ذلك المعلومات السرية) واتخاذ الإجراءات المناسبة نيابة عن البنك لتحصيل هذه الالتزامات. ويكون العميل مسؤولاً عن دفع جميع تكاليف التحصيل، بما في ذلك الرسوم القانونية.

20. المقاصة

بالإضافة إلى أي حق عام آخر للمقاصة أو أي حقوق أخرى يمنحها القانون أو العقد، يحق لكل عضو في بنك الاستثمار، في أي وقت، مقاصة أي أرصدة دائنة في أي حساب يحتفظ به، أو أي مبلغ آخر مستحق للعميل من البنك أو أي عضو آخر في بنك الاستثمار، مقابل كل أو أي جزء من التزامات العميل (بأي عملة يتم تحديد هذه الالتزامات).

21. الامتثال

21-1 يقر العميل ويوافق على أن البنك يخضع لمتطلبات قانونية وتنظيمية صارمة فيما يتعلق بتقديم القروض والسحب على المكشوف وإدارة أي حساب. ولا يوجد في شروط القرض هذه ما يلزم البنك بفعل أو الامتناع عن القيام بأي شيء قد يرقى، في رأي البنك، إلى حد انتهاك أي مما يلي:

أ. قانون،

ب. أمر صادر عن أي محكمة مختصة أو سلطة أخرى لها اختصاص على البنك أو أي عضو آخر في بنك الاستثمار أو مندوب أو عميل،

ج. واجب الرعاية، أو

د. العقوبات أو الحظر الاقتصادي أو المالي أو التجاري.

21-2 يؤكد العميل أنه يمثل ويتعهد بمواصلة الامتثال لجميع الالتزامات القانونية والتنظيمية التي يخضع لها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تلك المتعلقة بمنع الرشوة والفساد والاحتيال وغسيل الأموال والنشاط الإرهابي وتقديم الخدمات المالية وغيرها للأشخاص أو الكيانات التي قد تكون عرضة للعقوبات.

21-3 يوافق العميل على أنه يجوز للبنك اتخاذ أي إجراء يراه مناسباً للوفاء بأي التزامات، سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي مكان آخر في العالم، فيما يتعلق بمنع الرشوة والفساد والاحتيال وغسيل الأموال والنشاط الإرهابي وتوفير الأموال وخدمات أخرى لأشخاص أو شركات قد تخضع لعقوبات (سواء في شكل عقوبات اقتصادية أو مالية أو تجارية أو حظر أو غير ذلك). وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تجميد الأموال في الحساب، والتحقيق واعتراض المدفوعات من وإلى أي حساب (لا سيما في حالة التحويلات الدولية للأموال) والتحقيق في مصدر أي أموال أو المستفيد المقصود منها. وقد يشمل أيضاً إجراء استفسارات لتحديد ما إذا كان الشخص خاضعاً للعقوبات، وقد يؤدي ذلك إلى تأخير تنفيذ تعليمات العميل أو استلام الأموال التي تم تخليصها.

21-4 يوافق العميل على اتخاذ جميع الخطوات التي قد يطلبها البنك من أجل تمكين البنك من الامتثال لمتطلباته القانونية والتنظيمية على النحو المبين أعلاه.

21-5 يجوز للبنك الإبلاغ عن أي أنشطة أو معاملات مشبوهة أو غير قانونية إلى السلطات المختصة سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي مكان آخر.

21-6 لا يحق للبنك أن يفرض فائدة على الفائدة المتراكمة بحكم القانون ولا يوجد في شروط القرض هذه ما يمكن تفسيره أو تفسيره أو تطبيقه بهذه الطريقة.

22. استخدام الأطراف الثالثة

22-1 يحق للبنك تفويض أي من واجباته بموجب شروط القرض هذه من وقت لآخر إلى أي مندوب حسبما يراه مناسباً.

22-2 يقر العميل بما يلي:

أ. يتصرف أي مندوب وفقاً للقوانين المعمول بها في الولاية القضائية التي يقع فيها هذا المندوب،

ب. يجوز السماح لأي مندوب بتفويض المهام الموكلة إليه من قبل البنك ولا يجوز أن يكون للبنك حقوق مباشرة قابلة للتنفيذ ضد المندوب النهائي، و

ج. قد يكون للبنك حقوق تعاقدية فقط ضد المندوب.

22-3 يجوز للبنك (والمفوض من قبل العميل) تقديم العميل أو إحالته مباشرة إلى هؤلاء المندوبين لتقديم أي خدمات مباشرة.

22-4 يجوز للبنك فتح حسابات (سواء باسم البنك أو باسم العميل) مع أي مندوب يتم تعيينه وفقاً لشروط القرض هذه.

22-5 يكون العميل مسؤولاً عن أي رسوم أو تكاليف أو مصاريف مستحقة الدفع لأي مندوب.

23. التعويض وحدود المسؤولية

23-1 باستثناء حالة احتيال البنك أو الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد، يجب على العميل تعويض البنك عن أي مطالبات أو طلبات أو خسائر أو أضرار أو التزامات أو دعاوى أو قضايا أو تكاليف ونفقات (بما في ذلك أتعاب المستشارين القانونيين وأي مستشارين محترفين آخرين) وأي مسؤولية أخرى مهما كانت طبيعتها أو وصفها مهما كانت التي يتكبدها البنك نتيجة أي مطالبات من طرف ثالث مرفوعة ضده فيما يتعلق بـ (1) البنك الذي يقدم قرضاً أو سحب على المكشوف للعميل، أو (2) يتصرف البنك بناءً على تعليمات العميل.

23-2 يجوز للبنك أن يخصم من الحساب جميع التكاليف والمصروفات التي تكبدها البنك الناشئة عن تطبيق البنك لشروط القرض هذه.

23-3 لا يكون البنك مسؤولاً تجاه العميل إلا عن الخسارة المباشرة التي تم تحديدها قضائياً بشكل نهائي بسبب احتيال البنك أو الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد.

23-4 لن يكون البنك مسؤولاً عن أي تعهدات أو عروض ترويجية أو التزامات من قبل شريك العلامة التجارية المشتركة فيما يتعلق بأي مزايا يقدمها شريك العلامة التجارية المشتركة فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف.

23-5 لا يوجد في هذا البند أو شروط القرض هذه ما يعمل كحد أو استثناء لمسؤولية البنك فيما يتعلق بواجب مستحق من البنك للعميل بموجب القانون المعمول به، بخلاف ما يسمح به القانون المعمول به.

24. التعديلات

24-1 مع مراعاة القانون المعمول به، يجوز للبنك في أي وقت تغيير الشروط والأحكام المطبقة على أي سحب على المكشوف أو قرض وجدول الرسوم وشروط القرض هذه (وقد تفرض هذه التعديلات التزامات إضافية على العميل). ويجب على البنك تقديم إشعار بأي تعديلات من هذا القبيل بأي طريقة يراها البنك كافية لإبلاغ العميل بالتعديلات، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عن طريق تحديث أي نسخ مطبوعة من هذه الشروط والأحكام، جدول الرسوم، أو إتاحة شروط القرض في فروع البنك أو تحميل الشروط والأحكام المعدلة أو جدول الرسوم أو شروط القرض على موقع البنك الإلكتروني أو إتاحة هذه الشروط المعدلة إلكترونياً. يقر العميل ويوافق على أن فترة الإخطار بالتغيير قد تختلف تبعاً لطبيعة التغيير، ومع ذلك، في جميع الحالات، يجب على البنك الامتثال للقانون المعمول به عند تنفيذ أي تغيير، بما في ذلك فترة الإخطار المقدمة.

24-2 تسري أي تعديلات يقوم بها البنك وفقاً لهذا البند اعتباراً من التاريخ الذي يحدده البنك.

24-3 من خلال الاستمرار في اقتراض قرض أو استخدام السحب على المكشوف، يعتبر العميل قد وافق على الشروط والأحكام المطبقة على ذلك الحساب أو القرض أو السحب على المكشوف كما هو معمول به في الوقت المناسب.

24-4 إذا قام البنك بتغيير أي شروط وأحكام سارية وفقاً لهذا البند ولم يوافق العميل (أ) على هذه التغييرات و (ب) قام بإخطار البنك في غضون 30 يوماً من إشعار هذا التغيير، فيجوز للعميل تسوية القرض أو السحب على المكشوف بالكامل في وقت لاحق من (1) انتهاء الفترة المحددة في الفقرة (ب) أو (2) التاريخ الذي تصبح فيه التغييرات سارية المفعول.

25. تعليمات العميل

25-1 يجوز للبنك التصرف بناءً على أي تعليمات (بأي شكل من الأشكال ويتم إرسالها أو استلامها عبر أي قناة مقبولة للبنك) ومصرح له بالخصم من حساب العميل إذا كان يعتقد بشكل معقول أن هذه التعليمات قد أصدرها العميل. ولا يلتزم البنك بالتحقق من صحة أو صلاحية أي تعليمات، وإذا كان البنك يشك في وضوح أو صحة أو صلاحية أي تعليمات، فيجوز له تأخير أو رفض تنفيذ هذه التعليمات حتى يتم تأكيدها من قبل العميل. وأي تعليمات تم التحقق منها بطريقة آمنة يحددها البنك تعتبر بشكل قاطع أنه قد قدمها العميل. وإذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن أي تعليمات معطاة للبنك غير مصرح بها أو احتيالية، يجب على العميل إخطار البنك على الفور. وما لم يتم إخطار العميل بخلاف ذلك، فإن جميع التعليمات التي يتلقاها البنك والتي تمثل لشروط القرض هذه تعتبر صادرة عن العميل، ويحق للبنك الاعتماد على هذه التعليمات دون أي تحقيق أو استفسار إضافي، ويقر العميل ويوافق على أن البنك قد لا يكون قادراً على عكس أو إلغاء أي معاملة يتم تنفيذها بناءً على التعليمات التي تم تلقيها قبل إخطار العميل للبنك وفقاً لهذا البند.

25-2 يجب على العميل دائماً التأكد من توفر أموال كافية في الحساب أو إجراء ترتيبات أخرى مع البنك من أجل تلبية أي تعليمات صادرة عن العميل.

3-25 لا يلتزم البنك بمعالجة التعليمات أو التصرف بناءً عليها إذا كان التصرف بناءً على هذه التعليمات، في رأيه المطلق، قد يؤدي إلى انتهاك أي قانون معمول به أو أي عقوبات أو حظر اقتصادي أو مالي أو تجاري أو سياسات أو إجراءات البنك الداخلية.

4-25 لن يكون البنك ملزمًا بمعالجة أي تعليمات حتى يتلقى جميع المعلومات التي يطلبها من العميل.

5-25 يتحمل العميل مسؤولية دقة جميع تعليمات العميل إلى البنك، لن يكون البنك أو أي من مندوبيه مسؤولين عن أي خطأ أو حذف أو تشويه أو انقطاع أو تأخير في إرسال هذه التعليمات.

6-25 تخضع جميع التعليمات التي يتلقاها البنك لأوقات التوقف والحدود اليومية (إن وجدت) التي يحددها البنك من وقت لآخر.

7-25 بمجرد تقديم العميل للتعليمات، يقر العميل بأنه لا يجوز للبنك، في ظروف معينة، معالجة طلب إلغاء أو عكس أو إيقاف الدفع أو تعديل أي تعليمات سابقة، ومع ذلك، إذا تلقى البنك طلب العميل بإلغاء أو عكس أو إيقاف الدفع أو تعديل تعليمات سابقة في وقت معقول ووفقًا للقانون المعمول به ومتطلبات البنك وشروط القرض هذه، يجب على البنك أن يبذل جهوده المعقولة للامتثال بمثل هذا الطلب.

26. أحكام متنوعة

1-26 يصرح العميل للبنك بالمشاركة في جميع الممارسات المصرفية المقبولة دوليًا عند تقديم القرض أو السحب على المكشوف.

2-26 يوافق العميل على بطلان أو عدم شرعية أو عدم قابلية تنفيذ أي جزء من شروط القرض بموجب أي قانون لسلطة قضائية معينة لن تضر أو تؤثر على ما يلي:

(أ) صلاحية أو شرعية أو قابلية تنفيذ أي أحكام أخرى من شروط القرض هذه، أو
(أ) صلاحية شروط القرض أو شرعيتها أو قابليتها للتنفيذ بموجب قوانين أي ولاية قضائية أخرى.

3-26 يوافق العميل على أن للبنك الحق في التنازل عن أي من حقوقه والتزاماته بموجب شروط القرض هذه ونقلها إلى أي طرف دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من العميل. ولا يحق للعميل التنازل عن أي من حقوقه والتزاماته بموجب شروط القرض هذه دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

4-26 كل من حقوق البنك وسبل الانتصاف المنصوص عليها في شروط القرض هذه تراكمية وليست مستثناة من أي حقوق أو تعويضات ينص عليها القانون. ولا يوجد في شروط القرض هذه ما يعمل على إزالة أو استبعاد أو تقييد أي من الحقوق أو التعويضات التي قد يتمتع بها البنك بموجب القانون. ولا يجوز تفسير أي تأخير أو إغفال من جانب البنك في ممارسة أو إنفاذ (سواء كليًا أو جزئيًا) أي حق أو تعويض متاح للبنك على أنه تنازل عن هذا الحق أو التعويض. ولا تمنع أي ممارسة فردية أو جزئية لأي حق أو تعويض أي ممارسة أخرى أو أخرى لأي حق أو تعويض آخر.

26-5 لا يجوز التنازل عن شروط القرض هذه والحقوق التي تم إنشاؤها بموجبها إلا كتابةً وموقعة من العميل والبنك ويكون هذا التنازل ساريًا فقط للغرض الذي تم منحه من أجله.

26-6 يوافق العميل على أن سجلات البنك (سواء الورقية أو الإلكترونية أو البيانات أو أي شكل آخر) للمكاتبات أو التقرير أو البيان أو المعاملة هي دليل قاطع على محتوياتها أو استلام البنك لها أو عدم استلامها، وأي شهادة صادرة، أو القرار الذي يتخذه البنك بشأن مسألة أو مبلغ مستحق الدفع فيما يتعلق بشروط القرض هذه نهائياً وملزماً.

26-7 في حالة وجود أي نزاع فيما يتعلق بمحتوى سجلات البنك، يكون قرار البنك نهائياً وملزماً.

26-8 أي أحكام تتعلق أو تحتوي على إخلاء المسؤولية، والقيود المفروضة على المسؤولية، والتعويضات، والكشف عن المعلومات، وحقوق الاحتفاظ والأمان على أي أصول، والمقاصة والضرائب ستظل سارية المفعول بعد إنهاء شروط القرض هذه.

27. القانون الحاكم والاختصاص

27-1 تخضع شروط القرض هذه، بما في ذلك أي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنها أو تتعلق بها، لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

27-2 يوافق البنك والعميل على الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بشروط القرض هذه أو أي قرض أو سحب على المكشوف أو أي معاملة أو مسألة أخرى بين البنك والعميل شريطة أنه يجوز للبنك أن يرفع دعوى في أي ولاية قضائية أخرى إذا رأى ذلك مناسباً.

27-3 يتنازل العميل بشكل غير قابل للنقض عن جميع الحصانات (سواء على أساس السيادة أو غير ذلك) التي قد يتمتع بها العميل أو أي من أصول أو إيرادات العميل بخلاف ذلك في أي سلطة قضائية من:

أ. خدمة أي عملية ضد العميل أو أصول العميل،

ب. أي إجراءات (سواء كانت تتعلق بأمر قضائي أو أداء محدد أو تعويضات أو غير ذلك) قد يتخذها البنك ضد العميل أو أصول العميل،

ج. أي حجز على أصول العميل (سواء قبل أو بعد الحكم)، و

د. أي تنفيذ حكم ضد العميل، وفي كل حالة، يجب ضمان عدم قيام العميل أو أي شخص يتصرف نيابة عنه برفع أو المطالبة أو التسبب في المطالبة بأي من هذه الحصانة أو فيما يتعلق بأي إجراء أودعوى من هذا القبيل.

المسرد

الحساب الحساب الجاري للعميل و/أو أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف.

المفوض بالتوقيع: أي شخص مفوض من قبل العميل (ومعتمد من قبل البنك) للتعامل مع البنك فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف، أو تقديم طلب، أو إعطاء تعليمات أو تنفيذ أي من الالتزامات المنصوص عليها في شروط القرض هذه، في كل حالة، نيابة عن العميل.

قرض السيارة: أي قرض سيوفره البنك للعميل لأغراض شراء سيارة.

يوم العمل: أي يوم عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة يكون فيه البنك مفتوحًا للعمل.

شريك العلامة التجارية المشتركة: أي شخص دخل معه البنك في شراكة لتوفير بعض المزايا التي قد يتمتع بها العميل فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف.

الشروط المسبقة: الشروط التي يجب أن يستوفيها العميل قبل أن يتيح البنك القرض أو السحب على المكشوف المنصوص عليهما في خطاب العرض أو الطلب.

معلومات سرية: جميع المعلومات المتعلقة بالعميل، التي تعتبر سرية بطبيعتها، طبقاً للقانون أو العقد، شريطة أنه، بغض النظر عن أي شيء يتعارض مع أي مستند آخر، فإن أي معلومات:

(أ) متاحة للجمهور في وقت تقديمها أو التي تصبح متاحة لاحقاً للجمهور بدون أن يكون ذلك نتيجة خرق البنك لواجب السرية،

(ب) كانت معروفة للبنك (بدون واجب التزام السرية على العميل) قبل الإفصاح عنها من جانب العميل،

(ج) تم تطويرها بشكل مستقل من قبل البنك دون الرجوع إلى المعلومات التي يفصح عنها العميل، أو

(د) تم الحصول عليها بشكل قانوني على أساس غير سري من شخص آخر غير العميل، بشرط أن يكون الشخص غير معروف من قبل البنك بأنه ملزم بالتزام السرية فيما يتعلق بتلك المعلومات، لا تعتبر "معلومات سرية" لأغراض شروط القرض هذه، وبالتالي لن تخضع لأي واجب بالتزام السرية.

معدل الفائدة الافتراضي: المحدد في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض أو في جدول الرسوم.

مندوب: أي وكيل، أو مستشار، أو مصرفي، أو وسيط، أو مراسل، أو تاجر، أو مرشح، أو متخصص في السوق، أو مقاول، أو بائع (بما في ذلك مقاوليه من الباطن)، أو وصي أو طرف ثالث آخر يجوز للبنك تعيينه لتسهيل قيام البنك بتقديم قرض أو سحب على المكشوف للعميل، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو ليظل قادرًا على المنافسة.

الخدمات المصرفية الإلكترونية :

الخدمات المصرفية المتاحة عبر الهاتف أو الهاتف المتحرك، من خلال المواقع الإلكترونية للبنك أو من خلال تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك والتي تتيح للعميل الوصول إلى بعض الخدمات التي يقدمها البنك من خلال الوسائل الإلكترونية.

شركة الإمارات للسجلات المتكاملة: تأسست شركة الإمارات للسجلات المتكاملة بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (4) لسنة 2020 أو خلفها القانوني.

مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية: تأسس مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2010 أو خلفه القانوني.

حالة التقصير: لها المعنى المحدد لهذا المصطلح في البند 1-14.

بنك الاستثمار ش.م.ع البنك أو فروعه أو أي شركة تابعة أو أي شخص آخر يسيطر عليه البنك، أو أي شخص يخضع لسيطرة مشتركة مع البنك، في كل حالة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وسواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها.

القسط: مدفوعات أصل القرض وأية مبالغ أخرى فيما يتعلق بالقرض الذي يتعين على العميل سداؤه في تواريخ سداد القرض المحددة في خطاب العرض أو الطلب المتعلق بهذا القرض.

كل فترة محددة في خطاب العرض أو الطلب المتعلق بقرض بحيث:

(أ) تبدأ فترة الفائدة الأولى من تاريخ اقتراض القرض لأول مرة وتنتهي في تاريخ سداد القرض الأول فيما يتعلق بذلك القرض.

(ب) يجب أن تبدأ كل فترة فائدة لاحقة في اليوم التالي مباشرة لتاريخ سداد القرض فيما يتعلق بذلك القرض وتنتهي في تاريخ سداد القرض التالي فيما يتعلق بهذا القرض،

(ج) إذا كانت أي فترة فائدة ستنتهي بخلاف ذلك في يوم ليس يوم عمل، فيجب أن تنتهي بدلاً من ذلك في يوم العمل التالي في نفس الشهر التقويمي أو إذا لم تكن هناك أيام عمل متبقية في ذلك الشهر التقويمي، في يوم العمل السابق.

(د) إذا بدأت أي فترة فائدة لعدد من الأشهر في يوم لا يوجد فيه يوم مطابق عددياً في الشهر الذي من المقرر أن تنتهي فيه ، فيجب أن تنتهي في آخر يوم عمل من ذلك الشهر.

(هـ) يجب تقصير فترة الفائدة التي تنتهي بعد تاريخ الاستحقاق فيما يتعلق بذلك القرض لتنتهي في تاريخ الاستحقاق فيما يتعلق بذلك القرض.

المقترضون المشتركون: شخصان أو أكثر يقترضان معاً قرضاً أو يستخدمان السحب على المكشوف.

القرض المشترك: إتاحة القرض للمقترضين المشتركين.

السحب على المكشوف المشترك: إتاحة السحب على المكشوف للمقترضين المشتركين.

الالتزامات: جميع الديون والمسؤوليات والالتزامات الحالية والمستقبلية (بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أي التزامات مستحقة على العميل فيما يتعلق بالمادة 24 (التعويض وحدود المسؤولية)) في أي وقت مستحقة على العميل للبنك أو أي عضو آخر في بنك الاستثمار، الفعلي والطارئ، وسواء تم تكبده بشكل فردي أو مشترك أو بصفته أصيلاً أو ضماناً أو بأي صفة أخرى بما في ذلك جميع الفوائد والرسوم المتكبدة في هذا الصدد.

قرض: قرض شخصي أو قرض سيارة.

مبلغ القرض: المبلغ الأساسي المستحق للقرض في أي وقت.

مستند القرض: شروط القرض هذه وأي طلب وأي خطاب عرض وأي مستند ضمان وأي مستند آخر يحدده البنك كمستند قرض.

تاريخ سداد القرض: التاريخ الذي سيتم فيه سداد القسط، على النحو المحدد في خطاب العرض أو الطلب المتعلق بالقرض ذي الصلة.

تاريخ الاستحقاق: التاريخ الذي سيتم فيه سداد القسط، على النحو المحدد في خطاب العرض أو الطلب المتعلق بالقرض ذي الصلة.

خطاب العرض: خطاب عرض صادر عن البنك للعميل للحصول على قرض.

السحب على المكشوف: نوع من التسهيلات الائتمانية المتجددة غير الملزمة التي يوفرها البنك للعميل حتى حد السحب على المكشوف لفترة زمنية.

مبلغ السحب على المكشوف: المبلغ الذي يستخدمه العميل في أي وقت فيما يتعلق بالسحب على المكشوف.

حدود السحب على المكشوف: الحد الأقصى للمبلغ الذي يسمح للعميل بالسحب على المكشوف من الحساب.

تاريخ دفع مبلغ السحب على المكشوف: التاريخ الذي يتم فيه دفع الفائدة وأي مبلغ آخر معمول به فيما يتعلق بالسحب على المكشوف كما هو محدد في خطاب العرض أو الطلب المتعلق بهذا السحب على المكشوف.

تاريخ السداد: تاريخ سداد القرض أو تاريخ سداد السحب على المكشوف.

بيانات شخصية: أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن التعرف عليه لأغراض هذا التعريف، "الشخص الطبيعي الذي يمكن التعرف عليه" هو الشخص الذي يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر، على وجه الخصوص بالرجوع إلى معرف مثل الاسم أو رقم التعريف أو إلى واحد أو أكثر من العوامل الخاصة بالعوامل البيولوجية، أو الهوية الجسدية أو الحيوية أو الجينية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص الطبيعي.

قرض شخصي: قرض شخصي يوفره البنك للعميل.

بيان السياسة: بيان سياسة الخصوصية للبنك، بصيغته المعدلة من وقت لآخر والتي يمكن العثور عليها [هنا سياسة الخصوصية | بنك الاستثمار - الإمارات العربية المتحدة www.investbank.ae].

طلب: أي طلب أو نموذج طلب قياسي (بأي شكل يتم إرساله أو استلامه عبر أي قناة مقبولة للبنك) لطلب قرض أو سحب على المكشوف أو إعطاء تعليمات بالشكل الذي يحدده البنك من وقت لآخر.

خطاب تحويل الراتب: خطاب من صاحب عمل العميل يؤكد دفع راتب العميل مباشرة في الحساب ذي الصلة. جدول الرسوم: جدول الرسوم والمصاريف الخاصة بالبنك أو لوحة التعريفية للقروض والسحب على المكشوف حسب الاقتضاء من وقت لآخر وإتاحتها للعميل.

الضمان: أي ضمانات و/أو كفالات محددة في خطاب العرض أو الطلب وأي ضمانات و/أو كفالات أخرى قد يطلبها البنك من وقت لآخر من العميل أو أي مزود ضمان لضمان و/أو كفالة التزامات العميل فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف.

مستند الضمان: أي رهن للسيارة أو ضمان أو أي مستند ضمان آخر محدد في خطاب العرض أو الطلب بالإضافة إلى أي مستند آخر يطلب البنك تنفيذه لضمان و/أو كفالة التزامات العميل فيما يتعلق بالقرض أو السحب على المكشوف.

مزود الضمان: أي طرف ثالث يقدم ضماناً للبنك فيما يتعلق بالتزامات العميل فيما يتعلق بالقرض أو السحب على المكشوف.

الإمارات العربية المتحدة الإمارات العربية المتحدة

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المنظم بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (14) لسنة في شأن المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات والأنشطة المالية أو من يخلفه.

السيارة: السيارة المحددة في طلب الحصول على قرض سيارة.

رهن السيارة: أول رهن أولوية على مركبة مسجلة لصالح البنك لضمان التزامات العميل بموجب قرض السيارة.

ما لم يظهر مؤشر مخالف، فإن أي إشارة في شروط القرض هذه إلى:

أ. "الأصول" تشمل الممتلكات الحالية والمستقبلية والإيرادات والحقوق من كل وصف،

ب. يجب تفسير "البنك" أو "العميل" على أنه يشمل خلفائهم المعنيين في الملكية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الخلفاء عن طريق الاندماج أو بإعمال القانون) والمتنازل لهم المسموح لهم والمحول لهم المسموح بهم،

ج. يجب تفسير "المكاتبات" الذي سيتم إجراؤها أو تسليمها فيما يتعلق بقرض أو سحب على المكشوف على أنها تتضمن تعليمات أو توجيهات أو إشعار أو طلب أو مستند أو معلومات أخرى يتم تقديمها أو تسليمها فيما يتعلق بهذا القرض أو السحب على المكشوف،

د. يجب تفسير "العميل" على أنه يشمل المفوضين بالتوقيع من جانب العميل، وفي الظروف التي يكون فيها القرض أو السحب على المكشوف عبارة عن قرض مشترك أو سحب على المكشوف مشترك (حسب الاقتضاء)، يجب تفسير "العميل" على أنه إشارة إلى جميع المقترضين المشتركين

- هـ.** "المستند" هو إشارة إلى نفس ما تم تعديله أو تنوعه أو استكمالها أو استبداله أو إعادة صياغته بأي طريقة من وقت لآخر، في كل حالة كما يفسرها البنك.
- و.** نص في "القانون" هو إشارة إلى أي قانون محلي أو أجنبي معمول به، أو لائحة، أو قرار، أو مرسوم، أو معاهدة بصيغتها المعدلة أو المعاد سنّها،
- ز.** يشمل "الشخص" أي فرد أو شركة أو شركة أو مؤسسة أو حكومة أو ولاية أو وكالة تابعة لدولة أو أي جمعية أو مشروع مشترك أو اتحاد أو شراكة أو مالك فردي أو كيان آخر (سواء كان له شخصية قانونية منفصلة أم لا)،
- ح.** تشمل "اللائحة" أي لائحة أو قاعدة أو توجيه رسمي أو مطلب أو معايير أو إرشادات (سواء كانت لها قوة القانون أم لا) لأي هيئة أو وكالة أو إدارة حكومية أو حكومية دولية أو فوق وطنية أو أي هيئة تنظيمية أو ذاتية التنظيم أو السلطة أو المنظمة الأخرى.
- ط.** أن يكون البنك مطالباً باتخاذ قرار، أو اتخاذ أي إجراء، أو إبداء رأي، أو إرضاء نفسه، أو ممارسة حق أو تعويض يجب أن يكون بمثابة إشارة إلى أي إجراء من هذا القبيل يتخذه البنك وفقاً لتقديره المطلق، و
- ي.** الوقت من اليوم هو إشارة إلى توقيت الشارقة.